المملكة المغربية

رئيس الحكومة

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

(المادة 100 من الدستور)

مجلس المستشارين

الثلاثاء 06 ذي القعدة 1440 (09 يوليوز 2019)

جواب رئيس الحكومة

الدكتور سعد الدين العثماني

السؤال المحوري الثاني

"وضعية المتقاعد ومكانته في السياسات العمومية"

فهرس

أولا-بعض التدابير المشتركة بين متقاعدي القطاعين العام والخاص 3

1. تطبيق حد أدنى للمعاش 3
2. استفادة المتقاعدين من تخفيضات ضريبية مهمة 4
3. اعتماد مبدأ مراجعة قيمة المعاشات 4

ثانيا- تدابير خاصة بموظفي القطاع العام 6

1. تحسين جودة الخدمات المقدمة للأشخاص الذين سيحالون على التقاعد وذوي حقوقهم 7
2. إمكانية الاستفادة من إعانة 8
3. استمرارية استفادة موظفي القطاع العام من خدمات جمعيات الأعمال الاجتماعية 8

بسم الله الرحمن الرحيم،

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية لا بد أن أشكر السيدات والسادة المستشارين على تفضلهم بطرح هذه الأسئلة حول "***وضعية المتقاعد ومكانته في السياسات العمومية***"، وهو موضوع يتعلق بشريحة هامة من المواطنات والمواطنين الذين أفنوا عمرهم في خدمة هذا الوطن، سواء تعلق الأمر بمتقاعدي القطاع العام أو الخاص. وبالمناسبة لا بد أن **نتقدم بالشكر لهذه الفئة على الخدمات الجليلة التي أسدوها لوطنهم**، كل من موقعه.

ويمكنني أن أؤكد لكم أن الحكومة تجعل وضعية المتقاعدين في صلب اهتماماتها، من خلال العمل جهد المستطاع على الحفاظ على المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمتقاعد، والتقليص قدر الإمكان من الفارق على مستوى الدخل بين مرحلتي الشغل والتقاعد، والعمل على توسيع الفئة المستفيدة من أنظمة التقاعد، وكذا الحرص على توفير الظروف والفرص لهذه الفئة من المواطنات والمواطنين، ليس للحياة بكرامة فحسب، بل أيضا لتمكينهم من الإسهام برصيدهم وتجربتهم في التنمية المدمجة لبلدهم.

وجوابا على أسئلتكم، سوف أتطرق، على التوالي، لبعض التدابير المشتركة بين متقاعدي القطاعين العام والخاص، قبل أن أعرض لبعض التدابير الخاصة بمتقاعدي القطاع العام.

أولا-بعض التدابير المشتركة بين متقاعدي القطاعين العام والخاص

لقد بلغ عدد المتقاعدين المصرح بهم ما يناهز 1.805.224 شخصا برسم السنة المحاسبية 2018، بكلفة إجمالية خامة تتجاوز 58 مليار درهم.

وتمثل حصة الصندوق المغربي للتقاعد والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أكثر من 81,8 % من الحصيص الإجمالي للمتقاعدين المصرح بهم (48,4 % CMR و33,4 % CNSS)، و10,3 % بالنسبة للصندوق المهني المغربي للتقاعد CIMR، و 6,9%بالنسبة للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد RCAR.

1. تطبيق حد أدنى للمعاش

والهدف من هذا الإجراء هو الرفع من المستوى الهزيل التي كانت عليه بعض المعاشات. فكما هو معلوم تبقى قيمة المعاش الذي يستفيد منه الأجير، عند إحالته على التقاعد، مرتبطة بعاملين اثنين: أولهما مدة الانخراط التي ساهم خلالها في نظام التقاعد، وثانيهما الأجر المرجعي الذي يتم على أساسه احتساب المعاش. وكلما كانت مدة الانخراط قصيرة أو مستوى الأجر المرجعي ضعيفا إلا وكانت قيمة المعاش هزيلة.

لذا عملت الحكومة السابقة بموجب الإصلاح المقياسي لسنة 2016 على تحسين الوضعية المادية للمتقاعدين، من خلال الرفع من الحد الأدنى للمعاش بالقطاع العام من1000 إلى 1500 درهم شهريا وهو ما يمثل زيادة ب 50 % من قيمة الحد الأدنى للمعاش، وذلك بعد أن تم رفعه شهريا من500 إلى 600 درهم سنة 2008، ومن 600 إلى 1000 درهم سنة 2011.

لذلك، تم إقرار تطبيق حد أدنى للمعاش الذي أصبح، ابتداء من فاتح يناير 2018، 1500 درهم شهريا بالنسبة للقطاع العام و1000 درهم شهريا بالنسبة للقطاع الخاص.

وينبغي التأكيد على أن إجراء الرفع من الحد الأدنى للمعاش شمل شريحة عريضة من متقاعدي القطاعين العام والخاص الذين كانوا يتقاضون معاشات هزيلة.

2. استفادة المتقاعدين من تخفيضات ضريبية مهمة

لا بد من الإشارة إلى أن بلادنا بذلت، ولا زالت تنذل، جهودا كبيرة في دعم القدرة الشرائية للمتقاعدين بالقطاعين العام والخاص، من مدخل التخفيضات الضريبية، حيث استفادت معاشات التقاعد بموجب القانون المتعلق بالضريبة على الدخل الذي دخل حيز التنفيذ سنة 1989 من إعفاء ضريبي بنسبة 25% من مبلغها الخام دون تحديد سقف أقصى. وقد ارتفع هذا الإعفاء ليصل إلى% 35 بمقتضى قانون المالية لسنة 1994 ثم إلى 40 % سنة 1999، ليبلغ 55 % بموجب قانون المالية 2013 .

وبرسم قانون المالية 2015، تم منح خصم جزافي عند احتساب الضريبة على الدخل بالنسبة للمعاشات التي تصرفها أنظمة التقاعد نسبته 55% من المبلغ الإجمالي السنوي الذي يساوي أو يقل عن 168.000 درهم، أي 14.000 درهم في الشهر وبنسبة 40% لما زاد عن ذلك.

وبفضل هذه التخفيضات الضريبية، فإن حوالي مليون و600 ألف متقاعد، من أصل العدد الإجمالي من المتقاعدين، البالغ 1.805.224، معفون من الضريبة على الدخل، أي بنسبة 89.8 %.

ويُعد هذا الإعفاء امتيازا ضريبياً هاماً ساهم بشكل كبير في الرفع من المبالغ الصافية لمعاشات التقاعد، وجعلها في كثير من الأحيان تفوق الأجور الصافية خلال مزاولة العمل. كما ترتب عنه الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل بالنسبة للمعاشات التي يقل مبلغها عن 5.500 درهم شهرياً، علما أن عدد المعاشات التي يصرفها الصندوق المغربي للتقاعد والمُعفاة من الضريبة على الدخل، مثلا، تبلغ نسبتها 80% من إجمالي المعاشات.

3. اعتماد مبدأ مراجعة قيمة المعاشات

بالنظر للارتفاع المتواصل لتكاليف العيش تعتمد أنظمة التقاعد على مبدأ مراجعة قيمة المعاشات بغية الحفاظ على القدرة الشرائية للمتقاعدين.

وفي هذا الصدد، لا بد من التذكير بأن المقتضيات الجاري بها العمل فيما يخص معاشات موظفي القطاع العام تنص على مبدأ مراجعة معاشات التقاعد في حال كل

زيادة تطرأ على المرتب الأساسي المخصص للدرجة والسلم والرتبة أو الطبقة التي كان ينتمي إليها فعلا الموظف أو المستخدم قبل إحالته على التقاعد *(الفصل 44 من القانون رقم 11.71 المحدث بموجبه نظام لرواتب التقاعد المدنية)*، وبفضل هذا المقتضى فستسوى وضعية "ضحايا النظامين" حتى بالنسبة للمتقاعدين منهم.

أما بالنسبة للقطاع الخاص، فإن القانون المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي ينص على إمكانية مراجعة المعاشات في حالة ما إذا كان مستوى الأجور التي تم على أساسها صرف المعاشات ضعيفا بالمقارنة مع مستوى الأجور الجاري *(الفصل 68 من الظهير شريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 27 يوليوز 1972)*، كما ينص القانون المتعلق بالنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد على أن المعاشات تراجع طبقا لتطورات أجرة النظام السنوية المتوسطة *(الفصل 22 من ظهير شريف بمثابة قانون رقم 1.77.216 بتاريخ 4 أكتوبر 1977)*.

ولا بد من التأكيد في هذا الإطار بأن الحكومة تحرص على تطبيق مبدأ مراجعة المعاشات في هذه الحالات. ومن الأمثلة على ذلك الإصلاح الأخير الذي هم الفئة التي تضررت من النظامين الأساسيين لموظفي التربية الوطنية لسنتي 1985 و2003 (التي تسمي نفسها "ضحايا النظامين")، وهي المشكلة التي عمّرت أزيد من 30 عاما، حيث عملت الحكومة على تعديل هذا النظام الأساسي ليستفيد نساء ورجال التعليم هذه الفئة من سنوات الأقدمية الاعتبارية تحتسب لهم في تسريع الترقية، وستؤهلهم للترقي إلى السلم 11، والحصول على تقاعد أفضل، كما ستستفيد شريحة المتقاعدين تلقائيا من هذه التسوية.

غير أنه تجدر الإشارة إلى أنه بالنَظر لمبدأ التوزيع الذي تعتمده أنظمة التقاعد الأساسية بالمغرب، فإن هذه الأخيرة ليس بإمكانها الرفع من الحد الأدنى للمعاش أو مراجعة المعاشات بمستويات مرتفعة، إذ أن ذلك من شأنه تهديد توازناتها وقدرتها على الاستمرار في صرف المعاشات علما بأن هذه الأنظمة تعاني أصلا من هشاشة توازناتها على المدى المتوسط.

ووعيا منها بأهمية تجاوز هذه المعيقات للحفاظ على مستوى عيش المتقاعدين، فإن الحكومة، وفي إطار مسلسل الإصلاح الشمولي لقطاع التقاعد ببلادنا، جعلت من

إحدى أولويات هذا الإصلاح وضع آلية شفافة لمنح وتدبير حد أدنى للمعاش، وكذا إقرار مبدأ إعادة تقييم المعاشات.

هذا، ومعلوم أن العمل على الحفاظ على مستوى عيش المتقاعدين يمر أيضا عبر العمل على تقليص بعض المصاريف الكبيرة حيث وفرت بلادنا من أجل هذا الغرض نظاما للتأمين الإجباري عن المرض ليستفيد منه كل المتقاعدين وذوي حقوقهم.

ومن أجل مواكبة احتياجات هذه الفئة في المجال الصحي، فقد تم العمل على تخفيض ثمن 600 دواء، جزء منها للأمراض المزمنة، وكذا للأدوية التي يفوق ثمنها 588 درهما، كما تعمل الحكومة على تطوير التكوين في مجال التخصصات الطبية لأمراض الشيخوخة التي قد تصيب بعض أفراد هذه الفئة.

وأخيرا لابد من التذكير بالمجهودات التي بذلتها وتبذلها صناديق التقاعد لتحسين القدرة على الاستجابة لطلبات المتقاعدين في إطار تعزيز سياسة القرب. حيث تمّ العمل على تنزيل مجموعة من المشاريع في هذا المجال، من جملتها :

- ✓ تبسيط ونشر ورقمنة المساطر المتعلقة بالخدمات المقدمة للمتقاعدين؛
- ✓ تطوير أساليب جديدة لمراقبة الحقوق؛
- ✓ تطوير الخدمات المقدمة عبر البوابات الإلكترونية والتطبيقات على الهاتف المحمول؛
- ✓ إتمام المشاريع المتعلقة بتأهيل وتوسيع شبكة المندوبيات الجهوية لصناديق التقاعد؛
- ✓ نشر آجال معالجة طلبات وشكايات المتقاعدين.

ثانيا- تدابير خاصة بموظفي القطاع العام

يتجلى اهتمام الحكومة بفئة متقاعدي القطاع العام من خلال جملة من التدابير، من أهمها:

1. تحسين جودة الخدمات المقدمة للأشخاص الذين سيحالون على التقاعد وذوي حقوقهم

في إطار العمل على تجاوز الصعوبات المسطرية التي تعتري المسطرة الحالية، أصدرت بصفتي رئيسا للحكومة منشورا بتاريخ 21 ماي 2019 بشأن اعتماد التدبير الإلكتروني لملفات معاشات التقاعد المخولة من طرف الصندوق المغربي للتقاعد، والذي يهدف أساسا إلى اعتماد التدبير الإلكتروني لملفات المعاشات وتقليص آجال تخويلها، وكذا تبسيط إجراءات ومساطر تدبير ملفات معاشات التقاعد ورقمنتها، وذلك لتفادي التأخير في صرف راتب التقاعد.

وفي هذا الإطار، تضمن هذا المنشور جملة من التدابير الواجب اتخاذها من طرف الإدارات والصندوق المغربي للتقاعد لتسريع إعداد وتصفية معاشات الموظفين والأعوان العموميين، من أهمها:

- ✓ وضع قاعدة المعطيات الخاصة بالمنخرطين في الصندوق المغربي للتقاعد ومنصة إلكترونية للتدبير اللامادي لملفات معاشات التقاعد رعن إشارة الإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية؛
- ✓ إلزام الإدارات بوضع الوثائق المكونة لملفات معاشات موظفيها وأعوانها في المنصة الإلكترونية المذكورة بطريقة مجردة من الطابع اللامادي وإخضاعها للتوقيع الإلكتروني، وذلك ضمن أجل 9 أشهر قبل بلوغهم حد السن، و6 أشهر قبل التاريخ الفعلي للحذف من الأسلاك نتيجة الإحالة على التقاعد بناء على طلب؛
- ✓ العمل على أداء المستحقات المعاشية للموظفين والأعوان الذين تستوفي ملفاتهم الشروط المطلوبة، من طرف الصندوق المغربي للتقاعد، في نهاية الشهر المدني الموالي لتاريخ استحقاقها القانوني.

وسينطلق العمل بمقتضيات هذا المنشور ابتداء من فاتح نونبر 2019، مع اعتماد التدرج في تعميم تنزيل الإجراءات المتعلقة بالتدبير الإلكتروني لملفات معاشات التقاعد بشكل يضمن انخراط جميع الإدارات في أفق متم سنة 2020.

2. إمكانية الاستفادة من إعانة

هذه الإمكانية تفتح الباب أمام متقاعدي القطاع العام وذوي حقوقهم، الذين لا توفر لهم أنظمة الاحتياط الاجتماعي الأساسية تغطية كافية، للاستفادة من إعانة، وذلك حرصا على تكريس الحماية الاجتماعية لهم والتصدي للهشاشة والفقر. وقد تم خلال سنوات 2016 و2017 و2018 و2019 دراسة حوالي 3413 ملف ترشيح للاستفادة من هذه الإعانة أفضت إلى قبول ما يناهز 3064 منها.

3. استمرارية استفادة موظفي القطاع العام من خدمات جمعيات الأعمال الاجتماعية

يستمر الموظفون المتقاعدون في الاستفادة من جميع الامتيازات والخدمات التي توفرها جمعيات الأعمال الاجتماعية بقطاعاتهم الأصلية، تتمثل لدى بعض القطاعات في توفير تغطية صحية تكميلية للأنظمة الأساسية قد تصل نسبة التعويض فيها إلى 100%، والاستفادة من التعاقد مع بعض المراكز الطبية للخدمات الصحية، وتنظيم مخيمات صيفية ترفيهية لفائدة أطفالهم، وكذا الاستفادة من امتيازات أخرى منها خصم 30% من تذكرة القطار بمختلف ربوع المملكة.

وفي الختام تجدر الإشارة بأن الحكومة تعتزم الشروع في التشاور حول الإصلاح الشمولي لمنظومة التقاعد، حيث يتم حاليا إنجاز دراسة تشارك فيها صناديق التقاعد الأربعة المعنية بإصلاح أنظمة التقاعد وكذا القطاعات الحكومية المعنية بهدف تحديد كيفيات تنزيل الإصلاح الشمولي المبني على اعتماد نظام القطبين: قطب عام وقطب خاص. وهي الدراسة التي انطلقت في مارس الماضي 2019 وسيتم استثمار نتائجها، وفق مقاربة تشاركية واسعة، في إعداد خارطة طريق للإصلاح الشمولي لمنظومة التقاعد، الذي يجعل وضعية المتقاعد في صدارة أولوياته.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.